

واقع التعليم الفني والتدريب المهني  
للأعوام  
٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤ م

أعداد/  
أ/ مرشد عبدالله مرشد  
يونيو ٢٠٠٦

## مقدمة :

يلعب التعليم الفني والتدريب المهني دوراً مفصلياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية في تكوين الكوادر البشرية وأهم أسلحة مكافحة الفقر ، كونه يشكل أحد أهم مدخلات النمو الاقتصادي ويؤثر بشكل كبير في متغيرات التشغيل والبطالة ودخل الفرد ومستوى المعيشة للمواطن .و أن الاهتمام بهذا النوع من التعليم بكافة مستوياته وأنواعه يشكل المحك الحقيقي الذي تتمحور عليه ناتج التنمية بمختلف مستوياتها كون التدرج بهذه المستويات من التعليم يتناسب وطبيعة فرص العمل التي تولدها القطاعات الاقتصادية وتتغير بتحول طبيعة العمل التي يفرزها الواقع الاقتصادي سريع التكيف مع طبيعة التحولات المصاحبة للتقنية وثورة المعلومات مع التركيز الموجه للفئات ولذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أنواعها وشرائحهم تمهيدا للتدرج في إدماجهم في عملية التنمية سعياً نحو إعادة التوازن لهرم القوي العاملة المرشح للمخرجات الجامعية .

وهذا الواقع يفرض على متخذي القرار أن يتعاطوا مع منظومة التعليم الفني والتدريب المهني لقيادة التغيير بما يواكب احتياجات العمل الدعوب و المتواصل المستند على منطلقات الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني ( ) المستهدفة استيعاب ١٥% من مخرجات مرحلتي التعليم الأساسي والثانوية بعد تهيئة المنشآت والمرافق التعليمية القائمة والتوسع في الجديد وتجهيزها وتأهيل هيئاتها التدريسية والتدريبية لإحداث تحول جذري في أنظمتها الإدارية والتشريعية والتزام بالشفافية نهج للعمل المجسد لأواصر العلاقة بين قطاعات الوزارة ومكاتبها وفق قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية من ناحية ومؤسسات التعليم والتدريب والقطاعات المجتمعية من ناحية أخرى مع التأكيد على مراعاة الأنشطة والاحتياجات الأنية والمستقبلية وفق الخصوصية و المميزات النسبية لكل محافظة ، لما من شأنه تحقيق التوازن المطلوب لإحداث نقلة نوعية في كفاءته وعملياته ومسارته وتوجيه أهدافه وسياساته المرتكزة على تفعيل آليات التخطيط الإستراتيجي المبني على المتابعة والتقييم لمجمل عمليات المنظومة ، انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن الاستثمار في البشر هو غاية ووسيلة للنهوض الحضاري في المجتمع .

يشكل التعليم الفني والتدريب المهني أحد أهم حلقات الوصل مع سوق العمل ولذلك حظي باهتمام متزايد في الخطاب السياسي وبرامج الحكومة عكس بخطط وبرامج تمثل آليات تنفيذية لترجمة الإستراتيجية إلى ورش عمل تتابع وتقييم من خلال الآليات المتبعة في ديوان الوزارة ومكاتبها في المحافظات والذي يتم من خلاله يتم إجراء التعديلات المناسبة والمعززة لقدرة المنظومة المواكبة لتطورات المتسارعة التي تنعكس آثارها على التعليم الفني والتدريب المهني قبل غيرة من أنواع ونظم التعليم الأخرى.

وعليه فإن من الأهمية بمكان الإسراع في إدخال التجديدات التربوية وبمشاركة قطاعات العمل والإنتاج المفظي إلى تحولات جذرية قائمة على تشابك الجهود الرسمية والمجتمعة تساعد على توفير نظم ومسارات وبرامج تعليمية وتدريبية تستجيب لاحتياج الطلب الناشئ عن الحركة الاقتصادية من الناحيتين الكمية والكيفية .

وعليه فإن الاستثمار بالتعليم الفني والتدريب المهني يعد استثمار من أجل المستقبل ، لأن التغيير أصبح السمة البارزة في ديناميكية الحياة المعاصرة والثورة التقنية الراهنة ، رغم أنها مازالت في بدايتها إلا أنها قد أكتسبت التغيير صفة التسارع تحت تأثير ضخامة زخمها وشمولية تأثيرها ، إنه الإيدان بعصر جديد يصبح فيه التقدم التقني ليس مجرد أداة للتغيير فحسب بل قاعدة للهيمنة علي الصعيد الدولي ، لأن المعارف والمهارات تشكلان محركا للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي ، وهو ما نفتقد إليه في مخرجات النظام التعليمي المتصف بتقليديه برامجه وضعف كفاءته الداخلية والخارجية ومحدودية القدرة الاستيعابية المتاحة ، وهذا الوضع غير المواتي للتنمية يتطلب التسريع باتخاذ خطوات متسارعة لتقوية ، أر كان هذا النوع من التعليم ، و بما يمكنه من التكامل بين مستوياته وأنواعه أو تجسيده مع التعليم الجامعي في الكليات المتوافقة وطبيعة التخصص في ضوء معايير تحدد الشروط اللازمة لعملية التجسير ، أو فتح كليات نوعية توازي مستوى البكالوريوس تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما لا يكرر ما هو قائم لأن الواقع يقتضي بناء الانتقال من حالة الركود إلى حالة الحركة التي ستضفي شيء من التحديد على مسار نظامنا التعليمي ويؤسس لبناء مسارات وقنوات مفتوحة تتيح للشباب المتطلع لخيارات رحبة لتجديد مداركهم المواكبة لمقتضيات العصر المتصف بالتحويلات المتسارعة .

وهذا يستدعي تقوية مجموعة من العناصر المتداخلة تشكل في مجموعها آليات التطوير وهي :-

- تأهيل وتدريب هيئات تدريسية كمية ونوعية معاً .
- بناء مناهج عصرية .
- تهيئة المرافق والتجهيزات المناسبة .
- بناء جسور الشراكة بين التعليم والعمل ومنظمات المجتمع .

وكون اليمن مصنفة بين الدول العشرين الأقل نمواً فإنها في الوقت الحاضر تشذ الهمم باتجاه تعزيز الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتخطي عوائق الماضي بأبواب الآتي :-

- ١ . تقييم مستوى إنجاز الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥ م .
- ٢ . تقييم آليات العمل والتقدم المحرز بالإستراتيجية الوطنية للخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥ م .
- ٣ . إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ م بعد أن قضت المراجعة ضرورة دمج وثيقتي ( الخطة وإستراتيجية التخفيف من الفقر ) بهدف توحيد الرؤى وتعزيز اليات العمل والإشراف والمتابعة والتقييم .
- ٤ . تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأجور .
- ٥ . المضي قدماً في تنفيذ ومتابعة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت به الحكومة .

وعلى الرغم من تنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية والمصاحبة للتخفيف من وطأة الحياة المعيشية لأفراد المجتمع ، حضراً وريفاً ذكوراً وإناثاً ، إلا أن سير التنفيذ رافقته جوانب سلبية أبهنت النتائج المرجوة خصوصاً وأن التحدي الأكبر المتمثل في زيادة النمو السكاني البالغ " ٣,٥ % " بعدد سكان نحو " مليون نسمة يمثل " % " على الأقل منهم تحت سن " ١٥ سنة " ، " % " في المناطق الريفية ١٩٩٤م ، وفي عام ٢٠٠٤م حقق معدل النمو السكاني انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى " ٣ % " بعدد سكان " مليون نسمة مثل السكان بعمر " ١٥ سنة فما دون " % " يعيش منهم في الريف ومناطق التشتت % .

وخلال هذه الفترة شهد الاقتصاد اليمني انخفاض لمستوى معيشة الفرد وارتفاع مؤشر البطالة وتوسع شريحة الفقر في الحضر والريف معاً وتوطنه بين أوساط النساء بالريف ، المعزز بالأداء الضعيف للجهاز الإداري للدولة ، مما عكس إنتاجيه ضعيفة ومستوى منخفض لدخل الفرد .

وفي سياق هذه المتغيرات شهد سوق العمل هو الآخر ضغطاً متزايداً حيث بلغ السكان في سن العمل نحو " مليون نسمة عام ٢٠٠٤م شكلت نسبة البطالة نحو " % لنفس العام وهؤلاء لا يحصل الكثير منهم على مستوى تعليمي أو غير مزودين بالتعليم الكافي والنقص في المهارات اللازمة والقصور الشديد في استخدام اللغات الحية ومبادئ علوم الحاسوب مع غياب العلاقات والروابط بين مؤسسات التأهيل والتدريب وسوق العمل بقطاعاته المختلفة .

ويعود ذلك إلى قصور معدلات الالتحاق في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي وارتفاع معدل التسرب وتزايد الأعداد المطلقة لحجم الأمية لتصل إلي (٥٤٨٤١١٤) أمي وأميه الإناث منهم (٣٦٧٨٥١٦) في ضوء تعداد السكان لعام ٢٠٠٤م مع تزايد دخولهن لسوق العمل ، كما أوضحت الخطة الثالثة للدولة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م ، إن عدد طالبي العمل سيزداد وبمعدل " ١٨٠ " سنوياً خلال نفس الفترة .

وهذه الإطلالة عكست حجم المسؤولية التي يضطلع بها التعليم الفني والتدريب المهني إزاء الأعداد الكبيرة ، التي يتوقع أن تشكل أداة ضغط مزدوج تمثل ، الأولى : بتوسيع القدرة الاستيعابية المنخفضة والمحقة للإناث والتوازن و الانتشار . والثانية : تحسين كفاءة المخرجات و موائمتها لاحتياجات القطاعات الاقتصادية التقليدية والحديثة الأنبة والمستقبلية .

ومع بزوغ العام الثاني من إقرار الإستراتيجية التي شكلت منطلق البناء نحو التغيير الإيجابي المخطط والهادف وإستكمال إجراءات المناقصة لأربعين معهد يتوزعون على المستوى المهني والتقني بالإضافة إلى معهد البوليتكنيك والذي يتوقع الانتهاء من أعمال التشييد والبناء في ٧/ ٧/ ٢٠٠٧م حسب العقود الموقعة بين الوزارة والمتعهدين بالبناء وهذا الدفع الكبير يتطلب أن يترافق معه عمليات فاعلة للمتابعة والتقييم ورصد التقدم المحقق على كافة المواقع ورفع تقارير شهرية عن سير العمل من واقع عملية الإشراف المصاحبة للتنفيذ ورفعها إلى قيادة الوزارة لإحاطتها بما يجري على الأرض وإتخاذ الإجراءات التي من شأنها تكفل وتائر متسارعة في إنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة ودون أن يترتب علي ذلك أعباء إضافية ، وهذا يستلزم معه وتهيئة أداء إشرافي نشط وكفؤ لإنجاز الأعمال في أوقاتها ، كما بمقتضى أن يتزامن التأسيس والتجهيز مع الإنتهاء من إنجاز أعمال البناء والتشييد ناهيك عن إعداد وتأهيل الهيئات التعليمية والتدريبية والإدارية وتأمين توظيفهم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من وقت مبكر ، وهذه الخطوة شكلت باكورة تدشين البرنامج التنفيذي للإستراتيجية التي احتوت على " ٢١٩ " معهداً يتوزعون بين " ١٣٧ " معهد مهنياً ، و " ٨٢ " معهداً تقنياً .

وفي الوقت الراهن تجري اتصالات مكثفة بتمويل عشرة معاهد وكلديات أخرى من الحكومة اليابانية الصديقة إلى ما هو جاري تنفيذه ، الذي يوحي بأن المانحين سيتوجهون بتمويل عدد غير قليل من المشاريع طالما وأن الإستراتيجية وفرت إطاراً مدروس وواضح للاحتياجات المطلوبة نحو رفع الطاقة الاستيعابية إلى " ١٥% " من مخرجات مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي الذي من شأنه أن يعزز تعبئة الموارد و تكامل الجهود، وسيبقى دور القطاع الخاص والوطني الذي لم يتبلور دوره بعد الذي يوحي باستمرار فقر الصلات ومحدودية مساحات التعاون التي لاتساعد في الوصول بها إلي مستوى أفضل وربما يعود ذلك إلي تدني فاعلية همزة الوصل (صندوق تطوير المهارات ) الذي

يتطلب رفدة بالكوادر القادرة على العطاء والتجديد من خلأ ل تأسيس أليات فاعلة مع توافر نوايا حقيقية نابعة من المصلحة المشتركة لتجديد المعارف المواكبة لتجديد التطورات في حقل العمل مقابل تفعيل الياة ،

### سمات تطور التعليم الفني والتدريب المهني :-

شهد التعليم الفني والتدريب المهني خلال مراحل تطوره تشتت تبعياته بين عدة جهات إشرافية ، وفي عام ٢٠٠١م طلت الوزارة الوليدة لتجمع الشتات تلك الجهود تحت راية واحدة ، وتعزز ذلك الدور بإخراج الإستراتيجية إلى حيز التنفيذ ، وكان من أبرز سمات هذه الفترة الآتي :-

- ضعف القدرة الاستيعابية و التحيز للذكور دون الإناث .
- تركز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الحضر على حساب الريف .
- قلة المخصصات الموجهة للتأهيل والتدريب في الموازنات المتعاقبة .
- الاستيعاب البطيء للتطورات التقنية .
- حداثة التعليم الفني والتدريب المهني الأهلي ، وغياب الإشراف عليه .
- نمطية البرامج القائمة وضعف التنوع والتحديد .
- تدني كفاءة التخطيط للموائمة بين نسقي التعليم والعمل .
- غياب معايير وشروط الاعتماد والأليات المتبعة في مصادقة الشهادات ومنح التراخيص وتجديدها للمعاهد الأهلية بما يضمن حداً مقبولاً لنوعية الخدمات التعليمية .
- غياب المناهج وتقليدية طرق التدريس التي مازالت تعتمد على تغليب الجانب المعرفي على المهاري ، وتكريس الحفظ والتلقين الذي أوجد فجوة بين مخرجات المنظومة واحتياجات التنمية .
- غياب التميز في النظم والبرامج الدراسية بين المعاهد المتناظرة .
- تدني مستوى التأهيل للهيئات التعليمية والتدريبية مع ندرة الإناث بالهيئات التدريسية ومراكز الإدارة والتوجيه .
- تدني إيجور المدرسين والمدربين وغياب التدرج في الترقي الوظيفي علي أسس مهنية .
- ضآلة / غياب مخصصات التشغيل للمؤسسات التعليم والتدريب و القائمة علي حجم الأنشطة والبرامج التي تؤدي في المؤسسة .

### اختلال التوازن :-

على الرغم من التوسع الأفقي والرأسي الذي شهده هذا النوع من التعليم مع البدء بتنوع هياكله والمتزامن مع ولوج التعليم الأهلي الذي لم تصاحبه إجراءات موازية إدارية وتنظيمية تشرف وتوجه وتقيم الأداء بعد منح التراخيص الذي يعكس الأداء الضعيف للعاملين بالمواقع الإشرافية وضعف الاهتمام بالبيانات والمعلومات التي تشكل السند الأساسي لعملية التخطيط وتعين القياديين علي بناء قراراتهم بموثوقية أكبر نتج عن ذلك :-

- اختلال التوازن بين الخدمات المتوفرة بالريف والحضر والذكور والإناث .
- اختلال التوازن بين مدخلات التعليم المهني والتعليم الثانوي من ناحية ، والتعليم الفني والتعليم الجامعي من ناحية ثانية .

- تدني الثقة بالبيانات المتوفرة عن التعليم الفني والتدريب المهني مع الغياب الكلي لمؤشرات التعليم الأهلي .
- غلبة الدراسات النظرية على التطبيقية الذي أدى على ضعف الكفاءة الخارجية وعدم الثقة بمخرجات المنظومة .
- التركيز على عدد من التخصصات وغياب تخصصات أخرى حيوية .
- عدم مراعاة الميول والاستعدادات للأفراد عند توزيعهم على التخصصات في القبول .
- الوفرة النسبية لعدد مدرسي المواد النظرية مع قلة المدرسين للمواد التطبيقية وتدني مستوى تأهيلهم .
- اختلال التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي والفني الذي أدى إلى قلب هرم القوى العاملة لصالح التعليم الجامعي .
- عدم بناء برامج التعليم الفني والمهني على أساس مواصفات الوظيفة التي يعدلها الخريج في ميدان العمل وما ينبغي أن يكون عليه واقع المجتمع وتصورات تطويره .

### تطور التعليم الفني والتدريب المهني:

على الرغم من إرجاع البداية الأولى لبزوغ هذا النوع من التعليم إلى مطلع الخمسينات عند إنشاء المعهد الفني بالمعلا إلا أن التوسع لم يبدأ إلا منذ مطلع السبعينات الذي تزامن مع البداية الحقيقية للتوجه نحو بناء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

غير أن الاهتمام بهذا النوع من التعليم لم يتبلور في إطار مؤسسي موحد وتحت مظلة قانونية وإدارية ومالية واحدة إلا مع نشوء الوزارة في ٢٠٠١ م .

ومع كل ذلك فقد تحققت مكاسب كبيرة سواءً من حيث بناها التحتية و هيئاتها التعليمية علي مستوى ديوان الوزارة ومكاتبها حتى تكلفت تلك الجهود بإصدار الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني التي شكلت إطار ودليل عمل اشترك في بناؤها نخبة من الأساتذة والمهتمين والفائمين على رأس العمل في مؤسسات التعليم والتدريب ، أو قطاعات العمل والإنتاج والمجتمعات المحلية صبغة هذه الجهود بخبرة دولية وإقليمية ربطت البعد المعرفي وترجمت إلى برنامج عمل تنفيذي يقبل القياس والتقييم خلال سنوات التنفيذ لتصحيح ماقد يشوبعملية التنفيذ من إختلالات التي قد تصاحب عملية التنفيذ .

### الملتحقون:

أوضحت بيانات الطلاب بالجدول رقم (١) ارتفاع عدد الملتحقين من " ٦٥٦٣ " يتوزعون بحسب النوع إلى " ٦٥٠٣ " ذكور " ٦٠ " إناث عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م ليصلوا في سنة المقارنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى " ١٧٢١٤ " منهم " ١٥٤٠٥ " ذكور " ١٨٠٩ " إناث بزيادة صافية " ١٠٦٥١ " للجنسين معا للذكور منها " ٨٩٠٢ " والإناث " ١٧٤٩ " وهذه البيانات تترجم حصاد السنوات البيئية " ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م والشوط الذي قطعته الوزارة خلال فترة قياسية من تكوينها ، ويوضح أرقام الملتحقين لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إرتفاعا متتاميا لأعداد الملتحقين لأسباب منها :

■ دخول كليات المجتمع لإشراف الوزارة عوضاً عن تبعيتها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدءاً بالعام الدراسي ( ) في ضوء قرار المجلس الأعلى لتخطيط التعليم رقم ( ) عام م .

- إعادة نشاط المعهد التقني التجاري / خور مكسر عدن الذي توقف القبول به مؤقتاً في المستوى التقني .
- الإجراء التحويلي للمعاهد المهنية التجارية ٣ سنوات بعد الأساسي من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم الفني .
- إعادة تأهيله وتجهيز المعهد التقني الزراعي / صبرلحج ودخوله إلى الخدمة بعد فترة توقف دام عدة سنوات .
- دخول معاهد جديدة إلى جانب فتح تخصصات مهنية بالمعاهد التقنية والعكس أدت إلى تكرار أسماء المعاهد ومضاعفة أعدادها من ٢٦ معهد وكلية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٨٢ معهد وكلية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م .

بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت نشاطاً موسعاً مثلت محور الارتكاز لوقوف التعليم الفني والمهني جمباً إلى جنب مع مستويات التعليم الأخرى ، وكان ذلك نتاج ثمار تعاون وتشابك جهود وطنية وإقليمية ودولية ، باعتبار أن هذا النوع من التعليم أصبح يحتل مركزاً متقدماً في أولويات الحكومة تجددت في برامجها المتعاقبة ومسترشدين بتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بباني نهضة اليمن وقائد مسيرة التنمية الشاملة فخامة المشير/ علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية .

وبذلك تهيأت ظروف أفضل للتوسع في الجديد أو ترميم وتعزيز القائم من خلال صيانة المعاهد وترميمها أو تحديث وتجهيز عدد من الأقسام في معاهد مختارة ناهيك عن إعادة تأهيل تلك الخارجة عن الخدمة أو إدخال توسعات بالمعاهد المهيأة . وتعزز هذا التلاحم بإجراءات إدارية عملت على فتح المسارات بين مستويات وأنواع التعليم الفني والتدريب المهني وفق إجراءات إدارية وتنظيمية ساعدت علي فك عقدة القيد الذي كان مفروضاً على أي خريج البقاء بمستواه دون تغيير طول حياته ، بينما اليوم أصبح المسار مفتوحاً للقادرين على الخلق والإبداع والمساهمة الإيجابية في الوصول إلى رأس الهرم الفني من خلال الصعود المتدرج في المراتب بين المستويات .

ومن العوامل التي عززت رفع عدد الملتحقين فتح أقسام مهنية بالمعاهد التقنية والعكس أدت إلى تكرار أسماء المعاهد ومضاعفة أعدادها من ٢٦ معهد وكلية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٨٢ معهد وكلية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وإذا ما أخذنا عدد المعاهد والكليات في العام الثاني دون تكرار فإنهم لم يتجاوزوا " ٥٤ " معهد وكلية ، هذا التكرار كان نتاج تشغيل المعهد في أكثر من مستوى بوقت واحد دون اعتبار المعهد مؤسسة ثابتة مع تغير مستوى برامج الأداء الذي ضخم عدد المعاهد من الناحية الاسمية دون الفعلية . مع العلم أن هناك عدد (٦) محافظات مازالت تحرم من خدمات التعليم المهني والتقني حتي اليوم ناهيك عن وجود (٥) محافظات لا يوجد بها سوي من معهد واحد بعد الأساسي سنتين ، كما أن هذه المعاهد لم تهيأ بنفس المستوى التي تحتوي عليها أمانة العاصمة أو عدن بالإضافة تدني مستوي تأهيل هيأت التدريس وقصور التجهيزات ومشمولات العملية التعليمية .

وعليه فإن الحاجة تفرض توسيع خيارات التعليم التقني أفقياً ورأسياً مع تنويع تخصصاته بحسب البيئات الاقتصادية المحيطة بالتركيز على النوعية والنادرة والحرف التقليدية المولدة للدخل مع إعادة هيكلة المعاهد التي تقادمت تجهيزاتهم وتخصصاتهم وأصبح سوق العمل شبه مشبع من هذه المهارات دون تقديم الجديد الذي أوجد نوع من التواكل والركون الذي ينتظر أن يأتي من الغير وهذابد وره لا يحفز الهيئات التعليمية والتدريبية علي تجديد معارفهم ومتابعة المستجدات التي تضفي علي طبيعة معارفهم التجديد والتغيير المواكب لحركة المجتمع .

و هذه التجربة التي تحاول الوزارة من خلالها توسيع التعليم المهني والتقني ولم يصاحب ذلك تأهيل هيئات تعليمية كافية ( كمأ ونوعاً ) وتأمين التجهيزات الملائمة التي تختلف كثيراً عما هو متوفر بالمعاهد المهنية ، وهذا الخلط سيؤدي إلى تدفق أفواج من مخرجات التعليم التقني إلى سوق العمل وهم لا يملكون المهارات اللازمة للتكيف مع بيئات الحراك المهني الذي يفقد المصداقية بمخرجات تلك المؤسسات من قبل القطاعين العام والخاص ويعزفون عن تشغيل مخرجاتها مفضلين العمالة الوافدة على الوطنية بالرغم من ارتفاع الكلفة، وعليه فإن الضرورة تحتم فصل التعليم التقني عن المهني والاستمرار في التأهيل والتدريب للمستويين معاً داخلياً وخارجياً وتقوية أواصر الشراكة والتشابه بين المراتب من خلال بناء المناهج القائمة على التابع في التخصصات المتناظرة لتتدرج من السهل إلى المركب في ضوء معايير تبنى لهذا الغرض دون التضحية بالنوعية مأمكناً .

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في أعداد الملتحقين للمستويين ( المهني والتقني ) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلا أن مستوى التمثيل قياساً بالتعليم الثانوي العام والتعليم الجامعي أيضاً مازال ضعيفاً ، حيث مثل التعليم المهني عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ما يوازي " ١.٧ % " من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي ، ورغم تواضع هذه النسبة إلا أنها تتحدر عند قياسها على مستوى النوع لتصل إلى ٢.٣% ذكور ، و " ٣ . % " إناث ، كما شهد التعليم التقني هو الآخر نمواً متزايداً مقارنة بما تحقق في التعليم الجامعي بلغ " % " من إجمالي النوع ويتوزع إلى " % " ذكور ، و " % " إناث لنفس العام .

#### الملتحقات الإناث :

علي الرغم من هامشية تمثيل الإناث بالتعليم المهني والتقني معاً الذي يوحي بعدم الإنصاف واللاتوازن بين الجنسين الذي يتطلب تدليل المعوقات الإجتماعية التي تحول دون الإرتقاء بمستوي إدماج الإناث بهذا التعليم والتوسع بالتخصصات الملائمة لبنيتها الأنثوية كما : الصناعات الكترونية وتقانة المعلومات والإتصالات والحاسوب.... وغيرهامن التخصصات الحديثة التي تستند إليها إحتياجات سوق العمل ، مع الإرتقاء بهذا النوع من التعليم باعتباره الأداة الفاعلة في تحقيق متطلبات التنمية ومعالجة ظاهرة النقص في مشاركة المرأة في التنمية ا اشاملة وفق القيم والمعايير والثقافة السائدة ، وتظهر الثغرة المتعلقة أن التمايز بين الجنسين واضحة نتيجة لعدد من العوائق المرتبطة بالعادات والتقاليد وكذلك ضعف الوعي بالدور المستقبلي للمرأة في تحقيق التنمية . ولمعرفة موقعنا بين دول منظومة الوطن العربي في التعليم المهني والتقني فإننا سنورد بعض المؤشرات علي سبيل القياس :

- بلغت نسبة التعليم المهني في الوطن العربي إلى إجمالي التلاميذ في المرحلة الثانوية بحدود ٣٥% وتتصدر مصر بقية الدول العربية .
- تبلغ نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم المهني إلى إجمالي التلاميذ الملتحقين نحو ٤٠% في سوريا ومصر والمغرب وما بين ٣٣% و٣٦% في الأردن وتونس والجزائر والكويت ولبنان وبين ٢٣% و ٢٦ % في البحرين والسودان وأقل من ٢% في السعودية وموريتانيا .
- كما بلغت نسبة الطلبة في التعليم التقني إلى إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في الوطن العربي التي تراوحت بين ( ٣٠ - ٣٥ % ) في تونس والعراق وعمان وبين ( ٢٠ - ٢٦ % ) في الأردن والجزائر ومصر ( ١٥ - ١٧ % ) في الإمارات وسوريا وفلسطين و ١٣% في ليبيا و ١٠% في البحرين .



➤ بينما تراوحت النسبة المقابلة في بعض الدول المتقدمة على سبيل المثال : في أمريكا ٤٤ % وفي كندا ٥٢ % وفي فرنسا ٢٥ %.

➤ هذا يؤكد أننا مازلنا نحتاج إلى مضاعفة الجهود والعمل بوتائر عالية من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لبرامج الاستراتيجية من وحي البرنامج التنفيذي المصاحب لها بحسب المكونات والأنشطة وتقييمها دورياً لتصحيح الاختلالات أو متابعة المستجدات ذات الارتباط بد يناميكية سوق العمل ، حتى نستطيع اللحاق بركب الدول العربية ودول المجلس بوجه خاص .

➤ أما تصنيف الملحقين حسب المستوى ومجال التخصص والأهمية النسبية لكل مجال فنلاحظ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م أن التعليم الصناعي (٢، ٣) سنوات بعد الأساسي حاز على " ٨٢,٥ % " من إجمالي الملحقين بنفس المستوى وباقي النسبة توزعت بواقع " ٩,٢ % " للتعليم الثانوي التجاري ، و " ٨,٣ % " لصالح التعليم الثانوي الزراعي ، مع ملاحظة عدم إتاحة فرص الالتحاق بالنسبة للإناث أو أن إصدارات الوزارة لم تشمل على بيانات النوع الاجتماعي ، بينما في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م انخفضت الأهمية النسبية للتعليم المهني الصناعي " ٣,٢ "

سنوات إلى " ٨٠,٦ % " بخفض " ١,٩ " درجة عن العام الأول ، مع ظهور بوادر مشجعة لانخراط الإناث مثلت بواقع " ١,٧ % " من هذا التخصص ، بينما ارتفع مستوى تمثيل التعليم الثانوي التجاري إلى ما نسبته " ١٣,١ % " بزيادة " ٣,٩ " نقطة عن عام المقارنة ، وهذه الزيادة ناجمة عن تشغيل جميع المعاهد التجارية واستقرار أوضاعها بعد نقلها من وزارة التربية بالإضافة إلى دخول معاهد جديدة إلى الخدمة ناهيك عن البدء في تخصيص معاهد مستقلة للإناث ، أو أفراد فصول مستقلة لهن في إطار المعاهد المشتركة الذي شجع إنخراط عدد لا بأس به من الإناث بهذا النوع من التعليم ، أما الزيادة الظاهرية التي تحققت للتعليم الثانوي الزراعي بأعداده المطلقة، إلا أن نسبت تمثيله انخفضت إلى " ٦,٣ % " بنقص " ٢ % " عما كان عليه الحال .

وبالمقابل فإن التعليم التقني " ٣,٢ " سنوات بعد الثانوية كان مقصوراً على التعليم الصناعي دون ما يناظره في التعليم التجاري والزراعي بسبب توقف المعهد التقني التجاري / خور مكسر والمعهد التقني الزراعي مؤقتاً لإعادة تأهيلها حيث بلغ عدد الملحقين بالتعليم التقني الصناعي " ٦٩٢ " طالب وطالبة يتوزعون بحسب النوع إلى " ٦٥٨ " ذكور " ٣٤ " إناث عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م ليرتفع ذلك العدد في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م ليصل إلى " ٧١٠٣ " طالب وطالبة الإناث منهم " ١٢٢٦ " بجميع المجالات الثلاثة " صناعية ، تجارية ، زراعية " مثلت نسبة كل واحد منهم على التوالي " ٨١,٢ % " ، " ١١,٤ % " و " ٧,٤ % " حاز الجانب الصناعي على المرتبة الأولى ثم التجاري ويأتي الزراعي في أدنى سلم الاهتمامات ، وهذا الاتجاه بهذا المستوى يتوافق مع ما هو قائم بالتعليم المهني " ٣,٢ " سنوات بعد الأساسي .

و تبين مؤشرات الجدول أن التحاق الإناث يتوزع بحسب الأهمية النسبية لتركزهن ليحتل التعليم الصناعي " ٧٠ % " خصوصاً تلك المعاهد والكليات التي هيأت لإستقبال الإناث بتخصصات محدودة بالمستوى التقني ، بينما المعاهد التي تعمل بالمستوى المهني وفتح في إطارها تخصصي تقني مازالت

تغلق القبول ، كما احتل التعليم التجاري المرتبة الثانية بواقع " ٢٤,٣ % " وأتى التعليم الزراعي في نهاية القائمة ليشكل " ٥,٧ % " .

وعلى الرغم من أهمية التعليم الزراعي الذي غالباً ما يصاحب النشاط الصناعي ويتداخل مع أنشطة أخرى ، إلا أن برامجه ما زالت تقليدية دون تجديد مما أفقد علاقته بسوق العمل وعزوف الطلاب من الالتحاق به .

ومع التسليم بأن هذا النوع من التعليم يتصف بضعف بناء التحتية وتواضع تجهيزاته وتقدم البعض منها ومحدودية مستوى التأهيل لهيئاته التعليمية مع عدم الاهتمام الكاف بتدريس اللغة الإنجليزية وإعتبارها من المتطلبات إلي جانب ضعف تملك مهارات الحاسوب وإتقان أعمال السكرتارية العصرية عدي كلية المجتمع صنعاء ، ومن ثم عدن اللتين انفردتا بتهيئة بيئة تعليمية وبرامج نوعية تحفيزية عززت بتجهيزات مناسبة للتطبيقات المعملية رافق ذلك توفر هيئات تعليمية شكلت مصدر قوة في حيوية برامجها وكفاءة مخرجاتها مدعمة بإدارة رشيدة متميزة توائم وتخطط للتكيف مع حراك التنمية، كونها تقدم شكلاً جديداً نسبياً من التعليم العالي وتتجه هذه الكليات نحو تعزيز و ملائمة مخرجات نظامها التعليمي مع الإحتياجات المتجددة عن طريق تقديم تعليم يتسم بالمرونة وقابل للتكيف مع هذه الحاجات .

وهذا النوع من التعليم يمثل أحداً لأسلحة للتخفيف من الفقر إذما وضعت الخيارات والسياسات الملائمة بتمليك الأفراد مهارات نوعية يتطلبها سوق العمل باتباع أساليب جديدة لإستكشاف الإحتياجات المتولدة من خلال إنشاء مرصد وطني لمتابعة متغيرات السوق وعكسها ببرامج التدريب ، لأن الفقر غالباً ماتصاحبه الأمية وسوء الأحوال الصحية وتدني مكانة المرأة والتعرض للمخاطر البيئية .  
التدريب التعاوني :

يعتبر التدريب أداة للتغيير البنيوي ، كونه يقدم مسارا تكاملياً من المهارات للعمال الذين تقادمت معارفهم أوتركو وظائفهم ، ويعتبر التعليم التعاوني أسلوباً فعالاً في مجال الربط بين نظم التعليم والتدريب ومتطلبات عمليات التنمية من العمالة المدربة . كونه ينطلق من المعارف الأساسية البسيطة ثم التطبيق والتحليل ، وقد شكل عام ١٩٩٦ م البداية الأولى لظهور هذا النوع من التدريب كاستجابة ضرورية لتجسيد الجانب المعرفي بالتطبيقي وقد شمل التنسيق في البداية الأولى (١) محافظات ضمت ( ٧ ) موقع إنتاجي بلغ عدد المشاركين في التدريب من قطاعات الإنتاج ( ٤١ ) وأرتفع عدد المحافظات التي تم تنفيذ التدريب بها إلي ( ٣ ) محافظات أحتوت علي ( ٩٦ ) موقع إنتاجي شمل التدريب نحو ( ٣٦٢ ) موظف عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ م ، بينما في السنة الأخيرة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م وصلت عدد المحافظات التي تم فيها التنفيذ (٧) مؤسسة ضمت ( ٢١٩ ) موقع إنتاجي لعدد ( ٩٣٢ ) موظف وهذا التباطؤ في زيادة عدد المؤسسات الإنتاجية ينم عن ضعف الكفايات الأساسية وغياب التقييم لأثر البرامج ومدى ملائمتها للإحتياجات التي يتطلبها قطاعات الإنتاج ، كما لم يصبح التعليم التعاوني محط إهتمام المؤسسات الإنتاجية الكبيرة نتيجة لضعف الثقة مع مجتمع المال والأعمال مما يعرقل تنشيط التعاون المزدوج بين الجانبين .

فالتعليم التعاوني يتيح الحصول علي فوائد متعددة في مجالات رحبة للأطراف المستهدفة ( الطالب ، جهة العمل ، المؤسسات التعليمية ) بحيث أن كل عنصر من هذه العناصر يكمل الآخر فنجاح أو فشل البرامج يرجع في الغالب إلي حسن الترتيب والتنسيق بين هذه أطراف ومن تلك الفوائد :

- التعريف بوظائف ومستوي ونوع التعليم التي تقدمه تلك المؤسسات التعليمية والتدريبية لتشكيل جسور في بناء الثقة مع القطاعات الإنتاجية والتعريف بالقدرات المتاحة
- يساعد الطالب علي إختيار المهنة المفضلة التي يرغب أن يزاو لها في المستقبل ويكون بعد التخرج قادر علي التكيف مع بيئات العمل .

- الإشراف المزدوج علي المتدرب من قبل المشرف علي التدريب منجهة العمل والمؤسسة التعليمية ، الذي بدوره يولد قناعة بأهمية إستقطاب المتميزين قبل تخرجهم .
- توثيق الصلة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية وجهات العمل : من خلال إدماج الطلبة ببيئات العمل كاستجابة للهدف التعليمي ( ربط التعليم بتالإحتياجات الوطنية ) وتقديم التغذية الراجعة .
- تعميق الفهم لدي الطالب بالمواد التي درسها .
- الموائمة بين المناهج والوظائف الموجودة بسوق العمل .
- قيام أعضاء هيئات التدريس المعنيون بزيارة الطلبة في المصانع والورش وتحديده المهارات التي يحتاجون إليها بالتنسيق المشترك مع أرباب العمل .
- يتعلم الطالب كيف يعمل مع الآخرين ، وكيف يستقبل الأوامر من المشرفين ويتعامل معها .

## التحديات

من خلال المراجعة والإطلاع علي التقارير والدراسات للتعليم الفني والتدريب المهني تبين أن هناك عدد من المشكلات الهيكلية تحد من دور وفاعلية هذا النظام كما : نقص التجهيزات وتهالك الكثير منها ناهيك عن تقادم البرامج وتكرارها بين عدد من المعاهد المتناظرة مع ملاحظة محدودية مساهمة القطاع الخاص وعدم فاعليته المتزامن مع النقص في التأهيل والتدريب للكادر وسؤ توزيعه إلي جانب شحة الموارد المخصصة للتدريب وإعادة التدريب مع الإفتقار لكادر إشرافي وتوجيهي مهياً لتقديم التغذية الراجعة وتجديد البرامج ، كما لا يوجد سجلات وطنية تحدد مستويات ومراتب المدرسين ومساهماتهم العلمية بحسب التخصص والنوع ، عدي مايتوفر بالمعهد الوطني لتدريب المدرسين من قدرات محدودة وأهم هذه التحديات مايلي .

### ١- الكفاءة الداخلية :

إن تطوير الكفاءة الداخلية تعد من أبرز التحديات التي يواجهها التعليم الفني والتدريب المهني ، فتجاوز عدد السنوات المقررة للتخرج ، وانخفاض نسبة الخريجين إلى المقبولين تؤثر بشكل كبير للنيل من قدرة هذا النظام ، ولا شك أن كفاءة أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والإشراف والتوجيه ومستوى البرامج الدراسية ، وفاعلية الجهاز الإداري لتلك المؤسسات تعد من أبرز العوامل المؤثرة على الكفاءة الداخلية ، كما أن تحميل منظومة التعليم الفني فوق طاقتها المعيارية سيكون من الأسباب المؤدية لخفض الكفاءة أيضاً .

ومن خلال تتبع فوج ظاهري لعدد ( ١٠ ، ١٧ ، ٦ ) معاهد سنتين و ثلاث سنوات بعد الأساسي وستة معاهد بعد الثانوي حيث تم قبول ( ١٨٩٩ ، ٢١١٣ ، ١٤٣٥ ) على الترتيب حيث تخرج ( ٨٨٢ ، ٩٩٤ ، ٩٢٤ ) شكل معدل التخرج من إجمالي القبول بالترتيب ( ٤٦.٤ % ، ٤٧ % ، ٦٤.٤ % ) أي أن نسبة الهدر شكلت نحو ( ٥٣.٦ % ، ٥٣ % ، ٣٥.٦ % ) على التوالي أي أن الهدر في المعاهد المهنية (سنتين بعد الأساسي) بلغت ( ٥٣.٦ % ) فاقت النصف بزيادة ( ٣.٦ ) نقطة وكذلك المعاهد ثلاث سنوات بعد الأساسي لم تكن بأحسن حال من سابقتها حيث مثل الهدر بها ( ٥٣ % ) ، أما التعليم التقني سنتين بعد الثانوي عكست الصورة حيث بلغ معدل الهدر بها ( ٣٥.٦ % ) وتوجهت النسبة لصالح المخرجات الذي يوحي بأن الفائدة التي تعود على الطالب من المستوى التقني تكون أفضل بالإضافة إلى تهيئة عمليتي التعليم والتعلم بالمعاهد التقنية.

وعلى الرغم من انخفاض عدد الملتحقين بهذا المستوى من التعليم المتلازم ارتفاع معدل الهدر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليفه وانخفاض كفاءته الداخلية الذي يقود إلى وجود عدد من السكان في سن العمل ممن لا يمتلكون مهارات ومعارف تؤهلهم بالدخول إلى سوق العمل تساعد في تمكينهم بالحصول على أجور مناسبة تنجيبهم مثالب الفاقة والفقر لأن الافراد غير المؤهلين ينتشر في أوساطهم الفقر والأمية والإعتلال الصحي لتشكل عقبات تحد من قدرة التنمية .

إن التفاوت في الهدر بين المستوى المهني والتقني يرجع إلى الأهمية النسبية التي يوليها الطالب للمستوى الذي ينتمي إليه بالإضافة إلى أن المعاهد التقنية التي تم تتبع الفوج بها مهيآت بصورة أفضل من حيث المباني والتجهيزات وهيئات التدريس بينما المعاهد المهنية " ٢ ، ٣ " سنوات لا تحظى بنفس

القدر من الأهمية وهذا التدني في كفاءة النظام ترجع على مجموعة العوامل تغذي بعضها بعضاً منها

- تدني مخصصات التشغيل إن لم يكن انعدامها .
- غياب المناهج .
- تغليب الدراسات النظرية " المعرفية " على التطبيقية " المهارية " .
- ضعف التجهيزات وتقاوم الكثير منها .
- متوسط رواتب المدرسين .
- مستوي الإنفاق علي الطالب الواحد .
- عدد الطلاب لكل مدرس من حملة الدكتوراة والماجستير .
- قلة التطبيقات العملية .
- قصور التأهيل والتدريب للمدرسين والمدربين مع تلازم النقص في تخصصات .
- غياب المكتبات في مؤسسات التعليم الفني والمهني .
- ضعف التوجيه والإدارة والإشراف القادر علي التجديد .
- محدودية المواد الأولية التي يستخدمها الطلاب للتطبيقات العملية .

## ٢ - المعلم :

إن التوسع السريع الذي حصل لهذا النوع من التعليم " أفقياً ورأسياً " في ظل قصور الموارد وقيود الإنفاق على التمويل المتاح في أبواب الموازنة لبناء القدرات البشرية النوعية والكافية بحسب مستوي التأهيل والتخصص والنوع ، إذ تشير تقارير المراجعة السنوية أن هناك قصور كمي وكيفي في أعداد المهنيين والتقنيين بشكل عام والندرة في توافر العنصر النسائي في حقل التدريس وغيابهن في مواقع الإدارة ومراكز إتخاذ القرار لتولى مهام مناسبة لهن في إطار تكامل الأدوار بين مكونات المجتمع رجالاً ونساءً ، حتى أصبحت العملية التدريسية تتصف بالجمود وغياب التفاعل المتبادل بين الأستاذ والطالب الناتج عن ضعف القادة الإداريين " مدراء ووكلاء " وغياب الإشراف والتقييم الدوري لأداء هيئات التدريس الذي من شأنه عمل على تكريس الحواجز النفسية والإدارية والروتين الطويل بين الهيئات التدريسية والطلبة ، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى أن هناك حالات اضطرارية يتم فيها تكليف مدرسين يؤهلون في دورات قصيرة وعلى عجل .

فالدراسات الحديثة تنظر إلى كليات التربية والمعاهد الفنية العليا أنها بيدها جزء كبير من الحل لقضية المعلم ، ولكن في وضعها الحالي تقف عاجزة عن تقديم الجديد بسبب تقادم برامجها ، وعدم مواكبتها لحركة التغيير الذي أفقدها مصداقية إعداد معلم للتعليم العام ناهيك عن إعداد مدرسي التعليم الفني والتدريب المهني التي لم تبدأ هذه الكليات بعد بالتفكير بإعداد البرامج المناسبة التي تجمع بين الجانب المعرفي " والتطبيقي ، فضلاً عن القصور البين في إعداد المدرسين للمواد النظرية الذي يصل كثيراً منهم إلي مناصب الإدارة على رأس تلك المؤسسات ، وهؤلاء لا يحظون بنفس الصفات القيادية والتربوية ، كما لا يتحلى كثير منهم بفن الاتصال مع الزملاء من المعلمين والموظفين ، و لا يؤمن بعمل الفريق الواحد بالإضافة إلي أن المدير ألبد ما يمتلك صفة الريادة للمشاركة في الندوات والبرامج الإدارية ويكون بمثابة المرشد أو الدليل لقيادة عملية التغيير بمؤسسته .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية التي يحتلها هذا المستوى من التعليم إلا أنه ما زال بعيداً نوعاً ما عن دائرة الضوء في رحاب كليات التربية وقد عزز ذلك الضعف :-

- قلة الأجور والرواتب ، وتأكلها بفعل التضخم التي قد تؤدي إلى تآكل معنويات المعلمين أيضا دون تحديد حد أدنى على الأقل .
- ضعف الترقيات على أسس مهنية .
- كثرة الأعباء الملقة على المعلم المدرب .
- قلة الفرص المتاحة للتأهيل والتدريب .

إن المدرسين والمدرّبين المؤهلين هم العنصر الأساسي لتوفير تعليم جيد النوعية لمساعدة الشباب والكبار علي بلوغ مستويات عالية في التخصصات المهنية والتقنية ، ويشكل توظيفهم ورواتبهم وإستمرار تدريبهم عناصر حيوية لأي نظام تعليمي ناجح .

إذ بلغ عدد المدرسين والمدرّبين عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م " ٢٤١١ " يتوزعون بحسب مستوى التأهيل بواقع " ٠,٦% " دكتوراه ، و " ٤,٨% " ماجستير ، بينما أرتفعت حصت حاملي البكالوريوس إلى " ٥١,٦% " ، وهذه النسبة التي حازت علي أكثر من نصف هم في الغالب يدرسون الماد الثقافية كماحاز المستوي التقني علي " ٢٣% " ، وباقي النسبة البالغة " ٢٠% " تتوزع بين معاهد مهنية ، وثانوية عامة ، وتدريب مهني دون الثانوية ، وإعدادية وابتدائية وبدن مؤهل ، أماعدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه فقد مثلوا " ١ : ١١٤١ " ومن حملة الماجستير ١ : ١٤٨ وعلى الرغم من ذلك فإن معظم هيئة التدريس من حملة اللقبين يغلب على أنشطتهم الجانب الإداري أكثر من المهني مع عدد محدود من الحصص التي قد تغطي معظمها من قبل مستويات دنيا .

### ٣ - الكتاب المدرسي :

كان التعليم الفني والتدريب المهني إلى وقت فريد محدوداً في قاعدته ويشكل حالة استثنائية رغم أهميته ، إذ كان المدرسون يعتمدون مقررات الملائم أو التصوير من صفحات مختارة لعدد من المراجع ، الذي أوجد خللاً في تركيب المادة العلمية وعدم التوافق البنائي في المقررات الدراسية أدت إلى عدم التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية مع شيوع الأخطاء اللغوية والمطبعية وعدم وضوح الوسائل والتطبيقات العملية الذي أوجد ضبابية في المادة التدريسية غير المجسدة للتطبيقات العملية ، هذا الوضع عكس نفسه على تدني نوعية المخرجات وضعف قدرتها على التكيف مع الفرص المحددة التي يولدها سوق العمل .

ويرى التربويون أن أفضل طريقة لإصلاح التعليم هو العناية بالمناهج وتحسينها وتطويرها ، وفي عام ٢٠٠١م قامت الوزارة بتبني منهجية الوحدات التدريسية المتكاملة وتم إعدادها من قبل لجان متخصصة وبمشاركة ممثلين عن أصحاب العمل والجهات ذات العلاقة لدراسة وتحليل المهن في سوق العمل . ( ..... ص٤ الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني) ، وإيماناً من القناعة الراسخة بأهمية توافر المناهج للطلاب بكافة المستويات والأنواع رغم التكلفة الكبيرة إلا أن الوزارة رأّت ضرورة ذلك و عملت على مضاعفة الجهود في السنوات الأخيرة لإعداد مناهج عصرية تم حشد عدد من الأكاديميين في رحاب الجامعات ومركز البحوث والتطوير التربوي والمهنيين في حقل العمل تمثل مبادرة جادة لإنعاش واقع التعليم الفني والتدريب المهني التي بدورها ستشكل نقطة التحول المبني على مضمون علمي موثق وواضح وسهل تشمل أسئلة وتطبيقات عملية تحفز الطالب على البحث والإطلاع ، وكون

بناء المناهج الجاري إعدادها قائمة على التتابع والتكامل والتوازن والشمول يمثل المدخل الحقيقي إلى سوق العمل الذي يتطلب الاستمرار في تطوير المناهج وتنقيحها بالإضافة إلى استيعاب الجديد بين فترة وأخرى ، وهي عملية لا تقل أهمية عن عملية البناء نفسها ، لأن عملية التطوير تنبثق من معطيات التنمية وسوق العمل ، إذ أن المناهج المرنة والمواكبة لعمليات التغيير الجزئية أو الكلية ، تجعل التربية في خدمة التنمية تمشياً مع روح العصر ويساير ركب الحضارة .

ولتأمين عملية استمرار التجديد يتطلب تكوين لجنة أو هيئة في إطار الوزارة تتألف من ذوي الخبرة والكفاءات العالية ، تكون مهمتهم الإطلاع على التجارب الدولية والإقليمية ويشرفون على إعداد برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في الميدان في الدراسات النظرية أو التطبيقية .

#### ٤ - التعليم الفني والمهني وعلاقته بسوق العمل :

لقد أن الأوان لمؤسساتنا التعليمية خصوصاً التقنية منها ، أن تسعى لتعليم عال له وظائف وأهداف تمكنه من مواجهة تحديات العصر ، من خلال إعداد الفرد القادر علي المساهمة في شتي الميادين ويستوعب التقنيات ، كما علي هذا النظام أن يهيأ مرافق وتجهيزات كافية وهيئات تدريس كفوة وطرق وتقنيات تدريبية متطورة مع الأخذ في الإعتبار خصائص الواقع الإقتصادي والإجتماعي ، وأن يتم التركيز علي تحقيق نتائج واضحة للتعليم والتدريب بكل أبعاده من إعداد جيد ومهارات متطورة للخريجين والدارسين وتنمية الإبداع إلي جانب تعزيز قنوات الإتصال والتفاعل الإيجابي مع جهات العمل ورجال الأعمال وتقديم الإستشارات والخدمات المناسبة .

فالعلاقة بين التعليم وسوق العمل تشكل المفاصل الذي يتمحور فية كفاءة النظام التعليمي لزيادة عرضه من المخرجات النوعية ، مشكل بذلك أليات متناغمة بين طلب السوق وجهد التنمية من ناحية ومؤسسة الإعداد في عرض الموارد البشرية من ناحية أخرى ، الذي من شأنه يجسد التفاعل والتلاحم بين القنية والتنمية البشرية ، لأن سوق العمل تتفتح في رحابه قدرات العاملين وإبداعاتهم المكتسبة من خلال التعليم علي الصعيد التطبيقي .

إن التطورات المتسارعة لتكوين مهارات الأفراد يتطلب الإرتقاء بدور الشراكة التقليدية القائمة علي : صندوق تدريب المهارات والمجالس المحلية اللذان يشكلان أداتين لتعزيز التواصل والتنسيق ، إلا أن هذا الإطار لم يفعل دوره ويتبلور بصورة واضحة وجليه لدعم مجهود تدريب نوعي راقى النوعية يساعد علي تحفيز أصحاب المصانع والمعامل والورش يحرصون في الحصول علي خدماته باعتبارها أصبحت تشكل ضروره لأغني عنهاالإكساب الموظفين قدرات ومهارات في إعادة تدريب وتأهيل العاملين الذين تقادمت معارفهم ومهاراتهم المفضي إلي تعظيم مساهمات القطاع الخاص ممثلة في :

بناء المعاهد أو تقديم مواد التدريب أو تأهيل عدد من هيئات التعليمية وهذا لن يتأت ما لم يبدأ هذا القطاع يلمس عوائد نشاط الصندوق باتباع أساليب وإجراءات مالية وإدارية مرتكزة علي الشفافية والوضوح مترجمة للخطط والبرامج التي ترسم من قبل المستفيدين .

**التمويل :** تتواصل الجهود الحثيثة نحو زيادة حجم الموازنة الإستثمارية والجارية ، باعتبارها تمثل الأداة الدافعة لإيجاد بنية تحتية وتجهيزات إلي جانب تهيأت هيئات تعليمية وتدريبية ومستلزمات التعلم وذلك بغرض توسيع الخدمات وإنتشارها بين المحافظات إذ والحاجة مازالت قائمة لإستيعاب نحو ١٥% من مخرجات مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ، ومع شحة الموارد والضغط الناشئ في تمويل مشاريع خذ مية أخرى لاتقل أهمية كا : الطرقات والمياه والصحة ...لخ وبفعل الإلتزام السياسي أرتفعت نفقات التعليم الفني والتدريب المهني بين (٢٠٠٠-٢٠٠٤ م ) حيث تبد ومقبولة ، ولكن الوضع الراهن للمباني والتجهيزات التي أصبح الكثير منها يحتاج إما إلي ترميم أوإعادة التجديد لمحتوياتها من ( ورش ومعامل ) ناهيك عن وضع المعاهد الأيالة للوزارة من الجهات الحكومية الأخرى وهي لاتملك أبسط مقومات التشغيل الذي أدي لتحميل الوزارة أعباء إضافية من خلال الإلتزام بإعادة تشغيلها بصورة أولية بعد إدخال التعديل علي البعض منها والترميم للبعض الأخر بالإضافة إلي توفير تجهيزات إسعافية لاتلبي إحتياجات التدريب هذه المعالجات الترقيعية كلفت مبالغ كبيرة ربما تفوق إنشاء للبعض منها .

وقد تزايدت الأهمية النسبية لهذا النوع من التعليم بعد إنشاء الوزارة وإقرار الإستراتيجية وتحويل كليات المجتمع إلي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، وقد أبرزت المؤشرات السابقة ضعف النفقات الجارية والإستثمارية التي تراوحت نسبتها بين % ، % من جملة الإنفاق علي التعليم والتدريب عام ٢٠٠٤ م مما أثر سلبا علي نوعية الخدمات التعليمية ، وهذه الزيادة للحصة المالية لم تكن تساوي حجم النمو في عدد المؤسسات والطلاب ناهيك عن التكاليف الكبيرة لتجهيز وتأثيث وتأمين نفقات التشغيل بالإضافة إلي الزيادة في الرواتب إثر تطبيق إستراتيجية الإيجور .

فالسياسات الملائمة والتأهيل الجيد للهيئات التعليمية والمالية والإدارية بالإضافة إلي سلامة السياق العام ماليا وإداريا كلها عوامل تدعم بعضها بعضا لاتقل أهمية عن حجم التمويل إذاحسن إستثمارها .

وكون التمويل الحكومي يمثل المصدر الرئيسي لتنفيذ الأنشطة مما يتطلب تأمين مبالغ إضافية مع تفعيل أليات التواصل مع شركا التنمية والمانحين لتدعيم الموقف الإستثماري بالإرتكاز علي منطلقات متينة يمكن البناء عليها وتحقق الإستمرار وضمن ديموميتها في الحفاض علي المكاسب وإستقطاب الجديد لإستيعاب مستجدات العصر وتحقيق الإنتشار المتوازن بين المحافظات وبما تنبئة مميزات النسبية ، وفيمايلي نورد بعض المقترحات لزيادة مصادر التمويل مثل :



١. تهيأت الظروف الملائمة لتقديم الخدمات غير المباشرة من بعض الشركات أو الأشخاص كما :
  - تنفيذ بعض الأعمال .
  - تقديم بعض الخدمات
  - توفير بعض أوكل المستلزمات التي تحتاجها المؤسسة التعليمية
  - إيجاد فرص تدريبية للكوادر أو الطلبة
٢. تقديم التسهيلات للقطاع الخاص والشركات الكبرى في بناء المعاهد أو تجهيزها
٣. إقامة معارض سنوية أو فصلية يمكن بيع محتوياتها من خلال بيع أنشطة الطلاب والمدرسين الذين هم علي وشك التخرج .
٤. تجويد خدمات التعليم التعاوني وتفعيل ذلك مع المؤسسات وخدمة المجتمع والقطاعات الصناعية والخدمية .
٥. عوائد تنفيذ بعض الأعمال للجهات المستفيدة باستخدام الإمكانيات المتاحة في المؤسسات التعليمية
٦. عوائد تقديم الإستشارات
٧. إستثمار الورش والمختبرات في الأعمال الإنتاجية
٨. إدخال الأعمال الإنتاجية في صلب البرامج التعليمية

## المقترحات

- **جعل التعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لإحتياجات المرأة والمتسربين** وذوي الإحتياجات الخاصة و الراغبين في تطوير مهاراتهم .
- **إنشاء مؤسسات جديدة للتعليم الفني بعد دراسة مستهدفة لمستوياتها وأنواعها** بحيث لاتضاف مؤسسات جديدة إلا وتساعد علي تحسين جوهرية علي المستوي العام للنوعية وتعمل علي إيجاد توازن بين الحضر والريف والذكور والإناث مع خلق تنافس بين المؤسسات القديمة والجديدة .

- فتح برامج لإعداد مدرسي ومدربي التعليم الفني والمهني في إطار الجامعات الوطنية وتحديد منح داخلية للمتفوقين إلي جانب الإبتعاث الخارجي لسد الفجوة من التخصصات النوعية والنادرة .
- زيادة كفاءة التخطيط للموائمة بين نسقي التعليم والعمل بالصورة التي تحقق المرونة والفاعلية .
- وضع أليات تحقق التميز في النظم والبرامج بين المعاهد المتناظرة من خلال وضع مراتب للمعاهد المتميزة ومكافئة إدارتها .
- تنمية الميل لدي الخريجين نحو العمل المنتج ومهارات المبادرة والإبتكار وتعزيز الثقة بتكوين مشروعات خاصة بهم .
- العمل علي تحسين الكفاءة الداخلية لترشيد هدر الموارد ( المادية والبشرية ) ورفع مستوي الأداء من خلال :
  - نوعية المدرسين / المدربين وإدارة المناهج والماد التعليمية ومستلزمات التشغيل
  - تهيئة بيئة قانونية داعمة
  - تأمين النفقات الكافية وحسن توظيفها
- وضع التعليم الفني والمهني الأهلي تحت إشراف دقيق ومتابعة قريبة لضمان النوعية مع تفعيل أليات منح التراخيص في ضوء معايير محددة .
- تأسيس نظام معلومات سوق العمل وتطوير الروابط مع خدمات التوظيف وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التدريب وقطاعات الإنتاج .
- مراجعة التشريعات والنظم الإدارية كي تستجيب والتطورات الأنية والمستقبلية وتطبيق شروط الإعتماد والجودة في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بما يضمن حدا مقبولا لنوعية الخدمات المقدمة .
- تحفيز المدرسين والمدربين علي مواصلة تعليمهم وتدريبهم للحصول علي مستويات متقدمة في مناشط مختلفة وإمكانية إتاحة التعلم مدي الحياة

## المراجع

- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا ، التعليم ، وإكتساب المهارات  
٢٠٠٣ م .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة و منظمة العمل الدولية --- توصيات اليونسكو  
و منظمة العمل ٢٠٠٢ م
- المؤتمر الوطني الأول للتعليم الفني والتدريب المهني  
١٩٩٩ م  
٢٣ - ٢٧ فبراير
- تجربة العراق في تمويل التعليم التقني خليل إبراهيم و فريد مجيد  
➤ مجلة العربي العدد (٥٦٠)
- ٢٠٠٦ م .
- إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني .  
➤ المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية إستشراف مستقبل التعليم  
٢٠٠٥ م .

المصدر:

<http://www.scepye.org>